



Physicians for Human Rights

“الفوضى والنار”

تحليل لمذبحة الخرطوم في 3 يونيو 2019

الملخص التنفيذي آذار/مارس 2020



كان ناصر البالغ من العمر 15 عاماً متواجداً في اعتصام الخرطوم صباح 3 يونيو. عندما اندلع العنف، أصيب بطلق ناري في الرأس خلف أذنه اليسرى. نقل ناصر إلى المستشفى بسرعة ولم يتوقع أحد أن ينجو، لكن أحد الجراحين استطاع نزع الرصاصة من دماغه.

أمضى الفتى يومين في وحدة العناية المركزة. ولأنه لم يكن قادراً على الكلام بسبب إصابته في الدماغ، بقي في المستشفى مريضاً مجهول الهوية لأسابيع عدة. يقول معالجه النفسي: "كان خائفاً جداً منا، حتى أنه لم يأكل أو يشرب في الأيام القليلة الأولى. لم يستطع التكلم ولم نعرف اسمه".

تعرض ناصر لنوبات شديدة من الإجهاد بعد الصدمة وكان يغطي وجهه في محاولة للاختباء كلما دخل شخص إلى غرفته في المستشفى. وعلى الرغم من أنه لم يستطع التعبير عن نفسه، فإن الطاقم الطبي إستنتج ما حدث من الصور التي رسمها. بدأ برسم الاعتصام، والشاحنات، والضباط، والدم... وقال طبيبه: "كان يرسم قبعات حمراء [الزي الموحد لقوات الدعم السريع]".

استعرض متطوعو المستشفى أمام ناصر أسماء المناطق وكان يومئ برأسه نفيماً إلى أن نكروا اسم حيه فأوماً إيجاباً وعرفوا من أين هو. علقوا ملصقات عن شخص مفقود، لكن دون جدوى. أخيراً، راحوا يسردون أمامه أرقاماً إلى أن أوماً إيجاباً برأسه فتمكنوا من تحديد رقم هاتف أوصلهم في النهاية إلى عم ناصر.

وفقاً للباحث السريري في أطباء من أجل حقوق الإنسان، تشير نوبات ناصر المرضية المستمرة وعدم قدرته على التعبير بوضوح بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على الإصابة إلى أنه على الأرجح لن يتعافى إطلاقاً. بالنسبة لكثيرين مثل ناصر، من المرجح أن يؤدي العنف المفرط الذي وجهوا به في 3 يونيو إلى آلام مزمنة وعجز مدى الحياة.



المتظاهرون يسيرون بجانب الاطارات المشتعلة في الخرطوم يوم 3 يونيو 2019. الصورة: أشرف الشاذلي / وكالة فرانس برس / غيتي إيميجز

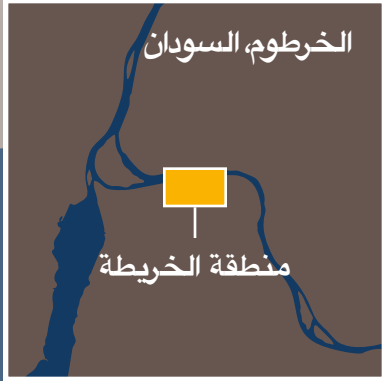
لقد صدمت أعمال العنف التي وقعت في 3 يونيو ضد المتظاهرين - بما فيها المذبحة التي ارتكبتها قوات الأمن - المشاركين والمراقبين بقسوتها الشديدة ومستواها غير المتناسب؛ وهذه الانتهاكات هي محور هذا التقرير. لكن بدلا من التراجع عن تنظيم مزيد من الاحتجاجات بسبب الأعداد الكبيرة للقتلى والجرحى، وأظب المواطنون السودانيون على المطالبة بحكم مدني. وساعدت الاحتجاجات في استمرار المفاوضات بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي، والتي توجت بتوقيع دستور جديد وتشكيل حكومة انتقالية مدنية - عسكرية في 17 أغسطس 2019.

ركز التحقيق الذي أجرته منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان في الانتهاكات التي وقعت في 3 يونيو 2019 في السودان على طبيعة الإصابات والصدمات الجسدية الأخرى الناجمة عن أحداث 3 يونيو؛ نماذج من شهادات أصحاب المقابلات ومن الأدلة الطبية للتحقق من مزاعم قيام قوات الأمن السودانية بحملة منهجية وواسعة النطاق ومتعمدة من انتهاكات حقوق الإنسان؛ وإلى أي مدى استهدفت قوات الأمن العاملين الصحيين بالاحتجاز وسوء المعاملة بسبب تقديمهم خدمات طبية طارئة وغيرها من الجهود لدعم توفير الرعاية الطبية للجرحى في صفوف المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية. تشكل هذه القضايا محور النقاش بين المواطنين والقوى الديمقراطية والمدافعين عن حقوق الإنسان في السودان، حيث شكلت الحكومة الانتقالية الجديدة لجنة وطنية للتحقيق في أعمال العنف. وعائلات الضحايا والناجون من هذه الانتهاكات والانتهاكات الخطيرة الأخرى ينتظرون الحقيقة والمساءلة.

ولغرض هذا التقرير، أجرى أحد الأطباء المحققين من منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان مقابلات شبه منظمة وتقييماً سريرياً موجزاً منهجياً في الخرطوم بناء على أحكام بروتوكول إسطنبول⁵ في الفترة من 23 أغسطس حتى 9 نوفمبر 2019 مع 30 من الناجين والشهود على أعمال العنف التي وقعت في 3 يونيو، وهم أربع نساء و 26 رجلاً وكان بينهم 21 من المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية، وعاملون صحيون من مختلف التخصصات الصحية: أربعة أطباء، وصيدلاني تدرّب على أعمال الإسعاف، ومنسق طبي، ومتطوع، وطبيب نفسي.

في ساعات الصباح الباكر من يوم 3 يونيو 2019، شنت قوات الأمن السودانية هجوماً عنيفاً على المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية في موقع اعتصامهم المركزي في الخرطوم قرب مقر الجيش والقوات البحرية والجوية - الواقع في منطقة في الخرطوم تعرف باسم "حي القيادة" أو مقر القيادة العامة. أشارت التقارير المنشورة في أعقاب ذلك الهجوم إلى أن العنف أسفر عن مقتل عشرات المحتجين وجرح مئات آخرين¹. وأقاد شهود عيان وناجون من أعمال العنف - التي سميت مذبحة 3 يونيو - بأن العديد من عناصر قوات الأمن السودانية النظامية هي المسؤولة عن عمليات القتل خارج نطاق القضاء وعن أشكال التعذيب التي شملت الاستخدام المفرط للقوة، والمعاملة القاسية واللاإنسانية والهيينة، والعنف الجنسي والجندري². كما برزت مزاعم بأن قوات الأمن أخفت قسراً عشرات من المتظاهرين الذين احتجزوا في 3 يونيو أو بتاريخ قريب منه⁴.

شكلت تلك اللحظة السياسية الاستثنائية في السودان منعطفاً حاسماً في الثورة، التي انطلقت في 18 ديسمبر 2018، عندما بدأ المدنيون في الاحتجاج مطالبين بإنهاء 30 سنة من الحكم الديكتاتوري. لقد هاجم جهاز الأمن والمخابرات الوطني ومعه قوات أمن أخرى مواقع احتجاج كثيرة، مما تسبب في العديد من حالات الوفاة والإصابات. في 6 أبريل 2019، قام المدنيون بالاحتجاج في حي القيادة وردوا على هجمات قوات الأمن، التي استخدمت الغاز المسيل للدموع وأسلحة السيطرة على الحشود، بتنظيم اعتصام عام هناك. في أعقاب الهجمات العنيفة على المدنيين في الفترة 6-10 أبريل، استقال البشير في 11 أبريل. بقي المحتجون في ساحة الاعتصام للمطالبة بحكم مدني. هاجمت قوات الأمن المتظاهرين في مناسبات متعددة في أوائل وأواخر شهر مايو، لكن التجمعات المدنية التي تشكلت ضمن الاعتصام أصرت على موقفها. بعد 11 أبريل، قامت العديد من الجماعات المدنية بنصب الخيام وقررت العيش بشكل مشترك في منطقة الاعتصام. يتذكر المشاركون بأن أمسيات الاعتصام كانت مليئة بالأنشطة الاجتماعية والسياسية، وأن هذه التجربة قادت إلى رؤية مشتركة قوية لسودان يقوده المدنيون وتكون الحرية والسلام والعدالة متاحة لجميع أبنائه.



* تدرك أطباء من أجل حقوق الإنسان أن استخدام هذا الاسم ينطوي على إساءة. لكننا أوردناه فقط لأن المصطلح شائع جداً في الخرطوم وفي جميع مصادر المعلومات الثلاثين المستخدمة في عينة الدراسة.

مذبحة الخرطوم - 3 يونيو 2019

خريطة وثقتها أطباء من أجل حقوق الإنسان لأحداث العنف التي ارتكبتها قوات الأمن السودانية بحق المحتجين السلميين



استخدم هجوم 3 يونيو نفس نمط الهجمات التي شنتها قوات الأمن السودانية على مقدمي الرعاية الصحية والمؤسسات الطبية والمرضى، وكذلك منع الحصول على الرعاية في المستشفيات القريبة. وتضمنت انتهاكات قوات الدعم السريع بحق العاملين الصحيين والبنية التحتية الصحية فرض شروط شبيهة بالحصار على المرافق الصحية، ومنع سيارات الإسعاف والركبات الأخرى من نقل المحتجين المصابين إلى مرافق الرعاية الصحية، وضرب أو إطلاق النار على العاملين الصحيين وعلى المرضى أو الزوار الذين حاولوا دخول أو مغادرة مرافق الرعاية الصحية سيرا على الأقدام.

في 17 أغسطس 2019، شكل السودان حكومة مدنية عسكرية انتقالية واعتمد دستوراً جديداً تضمن التزامات صريحة بتعزيز حقوق الإنسان والوصول إلى العدالة. نصت المادة (16)7 من الإعلان الدستوري على تشكيل لجنة مكلفة بإجراء "تحقيق شفاف ودقيق" في انتهاكات 3 يونيو 2019 ولكنها لم تنص على آلية واضحة للمساءلة. كما أن الإعلان الدستوري لم يتضمن إلغاء أو تعديل القوانين التي تمنع وصول الناجين وعائلات القتلى إلى العدالة، بل تضمن بدلاً من ذلك قوانين حالية توفر الحصانة لقوات الأمن في الانتهاكات المرتكبة أثناء الخدمة⁷. ترحب أطباء من أجل حقوق الإنسان بالتقارير الرسمية التي تفيد بأن الضحايا وأفراد عائلات القتلى سيمنحون إمكانية الوصول إلى العدالة عبر القضاء⁸، ولكن لا يزال القلق يساورها إزاء الثغرات الموثقة جيداً في القوانين الجنائية السودانية وقوانين الحصانة من الملاحقة القضائية التي لم تتغير باعتماد الدستور الجديد⁹. فقاد قوات الدعم السريع، الجنرال محمد حمدان دقلو (حميتي)، يشغل منصب نائب رئيس المجلس السيادي الحاكم. وبالتالي، قد يجد المدافعون عن الديمقراطية في السودان صعوبة في رفع دعاوى قضائية ضد كبار قيادات القوات المسلحة¹⁰، بما فيها قوات الدعم السريع.

تحت إشراف أطباء من أجل حقوق الإنسان جميع المنظمات السودانية - وكذلك المنظمات الدولية والحكومات المهتمة بتعزيز السلام والديمقراطية من خلال رفض الإفلات من العقاب في السودان - على دعم السعي لتحقيق العدالة والمساءلة عن انتهاكات 3 يونيو 2019 عبر إجراء تحقيقات محايدة ومستقلة. وعلى هذه المنظمات أن تدعم تعزيز آليات حقوق الإنسان في السودان في المدى البعيد من خلال تقديم المساعدة الفنية والمالية الدولية. وتدعم أطباء من أجل حقوق الإنسان الزملاء السودانيين في رفض الإفلات من العقاب ومتابعة العدالة والمساءلة للضحايا والناجين وعائلاتهم في جميع المحافل المتاحة، بما فيها عند الضرورة المحاكم الدولية، كما تنص المادة (67)3 من الدستور الجديد. لقد أظهرت التجربة أن السلام والعدالة يعزز كل منهما الآخر وأنه بدون الاعتراف بالعناة، لا يمكن تحقيق العدالة.

أفاد شهود عيان وناجون ... بأن العديد من عناصر قوات الأمن السودانية النظامية هي المسؤولة عن عمليات القتل خارج نطاق القضاء وعن أشكال التعذيب التي شملت الاستخدام المفرط للقوة، والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، والعنف الجنسي والجنسدي

في كثير من الحالات، كان الجناة يقولون للضحايا إنهم ينتمون إلى قوات الدعم السريع⁶، وهي ميليشيات عسكرية تم الآن دمجها في القوات المسلحة السودانية. يوثق هذا التقرير أنواع الإصابات الناجمة عن أحداث 3 يونيو، وكذلك نماذج من الشهادات والأدلة الطبية التي تؤيد مزاعم وقوع هجوم منهجي واسع النطاق. ومع أن مزيداً من البيانات قد يكون ضرورياً لتعميم المعلومات الدالة على التعمد في الهجوم وأهدافه، فإن هذا التحقيق يساهم في السجلات العامة عن العنف المرتكب ضد المدنيين في 3 يونيو.

يبين هذا التقرير أن السلطات السودانية عمدت في الأيام التي سبقت أعمال العنف في 3 يونيو إلى حشد عدد كبير من قوات الأمن في مواقع الاعتصام وحولها، وخاصة في أواخر مايو، في ما بدأ أنه تخطيط لهجوم منسق. يقول الذين أجربنا معهم مقابلات ممن شاركوا في الاعتصام بين 6 أبريل ونهاية مايو إن قوات الأمن التي تعاملت بشكل سلمي مع المحتجين تم سحبها في الأسابيع التي سبقت هجوم 3 يونيو واستبدلت بقوات معادية بشكل صريح للمحتجين، ضمت العديد من العناصر الذين دلت لهجتهم وملاحمهم على أنهم ينتمون إلى قبيلة الرزيقات في دارفور، والمعروفة منذ فترة طويلة بمشاركتها في ميليشيا الجناويد التي تحولت في عام 2013 إلى قوات الدعم السريع. كانت تلك القوات مسلحة بأسلحة تضمنت الغاز المسيل للدموع والسيط والهراوات والعصي وقطع الأنابيب والأسلحة النارية، بما فيها بنادق كلاشينكوف هجومية.

استخدمت قوات الأمن تلك العدوانية والأسلحة في أعمال العنف التي أطلقتها ضد المشاركين في الاعتصام في 3 يونيو واتخذت شكل عمليات قتل خارج نطاق القضاء واستخدام مفرط للقوة. ويصف أصحاب المقابلات كيف شاهدوا قوات الأمن تطلق النار من مسافة بعيدة على متظاهرين عرل في الرأس والصدر والبطن. وقامت مجموعات كبيرة من مسلحي قوات الدعم السريع وشرطة مكافحة الشغب بتطويق الأفراد وضربهم بالهراوات والسيط وأعقاب البنادق. وروى أصحاب المقابلات كيف كانت قوات الأمن تسخر منهم أثناء ضربهم وحرقتهم وجرحهم. وقدمت التقييمات السريرية التي أجرتها أطباء من أجل حقوق الإنسان لإصابات الناجين أدلة تؤيد حصول العنف الوحشي الذي وصفه الشهود. ووصف ناجون وشهود كيف واصلت قوات الأمن تعذيب المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية الذين احتجزتهم عن طريق الضرب وغيره من ضروب المعاملة المهينة، بما فيها إجبار المحتجزين الذين يصومون شهر رمضان المبارك على الشرب من برك مياه قذرة في الشارع.

شكل العنف الجنسي والجنسدي عنصراً أساسياً في انتهاكات قوات الأمن بحق المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية. فقد وصف من قابلناهم كيف كان الجنود يمسون بالأعضاء التناسلية للمتظاهرين من الجنسين ويهددون بخلع سراويل النساء. ووصف أحد الشهود محاولة رجال مسلحين الاعتداء عليه جنسياً بعد أن احتجزوه وعذبوه، وسببوا له جرحاً وأطفأوا فيه السكائر. وأفاد عدد منهم أنهم شاهدوا عمليات اغتصاب جماعي لنساء في أماكن مكشوفة. وروت شاهدة أنها رأت ناجيات من الاغتصاب أثناء احتجازها في سجن للنساء.

- المصانقة على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. التوقيع والمصانقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.
- تنفيذ خطة العمل الوطنية التي وضعت بالتعاون مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة في عام 2018 لمنع وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في المعارك.
- احترام وحماية استقلالية نقابة الأطباء السودانيين، ولجنة أطباء السودان المركزية، وتجمع المهنيين السودانيين وغيرها من المنظمات المستقلة المحترمة لإسهاماتها الضرورية في ضمان الصحة وحقوق الإنسان للمواطنين السودانيين.
- توجيه دعوة مفتوحة لزيارة السودان إلى جميع الإجراءات الخاصة/المقررين الخاصين للأمم المتحدة.
- مواصلة وتوسيع نطاق التعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق الترحيب بإنشاء مكتب للمفوضية في السودان لشؤون التعاون الفني وبصلاحيات كاملة في إعداد التقارير.
- **إلى النرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة* والجهات الأخرى القادرة على تعزيز ودعم تطوير حقوق الإنسان والمساءلة في السودان وفقاً للقانون الوطني والدولي:**
- تُعرف مجتمعة باسم "الترويكا"، وتولت تاريخياً مراقبة ودعم وتيسير المناقشات الإقليمية المتعلقة بتعزيز السلام في السودان وجنوب السودان
- دعم تطوير مساهمة حقوق الإنسان في السودان من خلال توفير الخبرة والموارد الأخرى، وفق رغبة المجتمع السوداني لحقوق الإنسان.
- اقتراح ودعم اتخاذ قرار في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يتناول الوضع الحالي في السودان بخصوص المساءلة عن العنف ضد المتظاهرين وانتهاكات حقوق الإنسان اللاحقة.
- تحديد موردي الغاز المسيل للدموع وطلقات الرصاص وغيرها من أسلحة السيطرة على الحشود إلى قوات الأمن السودانية، وبذل جهود ملموسة للحد من تصديرهم لهذه الأسلحة وتعزيز الشفافية في تصنيعها الكيميائي وتركيزها وكمياتها إلى أن تضمن حكومة السودان التزامها بقواعد استخدامها.
- مطالبة السودان بتوجيه دعوة مفتوحة لزيارة السودان إلى خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.
- فرض عقوبات خاصة على الأفراد الذين تم تحديد مسؤوليتهم عن عمليات القتل خارج نطاق القانون و/أو عن التعذيب، وهذا يتضمن عقوبات ضد جميع فروع القوات المسلحة السودانية، بما فيها قوات الأمن وقوات الدعم السريع.

السودان ملزم بتنفيذ التزاماته بموجب القانون الدولي واحترام الحقوق الأساسية لمواطنيه، كما هو موضح في الإعلان الدستوري الصادر في 17 أغسطس 2019. يجب أن تتوقف الهجمات على المواطنين السودانيين، لأنها تقوض الحقوق الأساسية وتضر بالصحة، ويجب محاسبة المسؤولين عنها. تدعو أطباء من أجل حقوق الإنسان جميع الأطراف إلى بذل الجهود لتعزيز مجتمع حقوق الإنسان السوداني، ودعم الناجين والشهود وعائلات الذين قتلهم قوات الأمن، وكذلك المفقودين، في طلب العدالة.

تدعو أطباء من أجل حقوق الإنسان حكومة السودان والهيئات الدولية والولايات المتحدة والحكومات الأخرى إلى تنفيذ التوصيات التالية دون تأخير:

إلى المجلس السيادي لحكومة السودان:

- تقديم دعم كامل للجنة الوطنية المشكلة للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبت في ٣ يونيو، والسماح للجنة بقبول الدعم من الهيئات الدولية التي تمتلك المعرفة والخبرات المطلوبة.
- محاسبة مرتكبي الانتهاكات التي وقعت في مذبحه ٣ يونيو من خلال محاكمات قانونية عادلة وشفافة.
- ضمان تطبيق آليات لمحاسبة جميع المسؤولين عن الاستخدام المفرط للقوة وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. وبالتحديد، إلغاء أحكام الحصانة للقوات النظامية ومراجعة القوانين في ضوء توصيات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب محاسبة مرتكبي الانتهاكات التي وقعت في مذبحه ٣ يونيو من خلال محاكمات قانونية عادلة وشفافة.
- التقيد بأحكام القوانين السودانية التي تؤكد على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الفصل الرابع عشر من الإعلان الدستوري لعام 2019.
- تلبية حقوق واحتياجات المواطنين السودانيين المتضررين من الانتهاكات، بمن فيهم أسر الضحايا. إنشاء برامج رعاية صحية سريعة الاستجابة ويسهل الوصول إليها للناجين من العنف الجنسي والجندري وأشكال التعذيب الأخرى. مراجعة القوانين التي تمنع الأسر من الوصول إلى السجلات الطبية العائلية.
- وضع إطار قانوني لتسهيل إعادة رفات الموتى إلى أسرهم أو أقربائهم. عند تعذر إعادة الرفات، يجب إطلاع أفراد الأسر بوضوح تام على مواقع القبور والسماح لهم بزيارتها دون قيود. وينبغي منحهم فرصة إقامة النصب التذكارية وإقامة الاحتفالات الدينية حسب الحاجة.
- حظر جميع أشكال العنف ضد المتظاهرين السلميين واحترام معايير الأمم المتحدة في استخدام القوة الذي يجب أن يستند يوماً إلى مبادئ الضرورة والتناسب (الحد الأدنى من القوة)، والشرعية، والمساءلة، وفرض تطبيق هذه المعايير.

إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والكونغرس الأمريكي:

• إعادة طرح وإقرار "قانون حماية الرعاية الصحية في حالات النزاع" (سبق أن طرح باسم قانون حماية الحياد الطبي (H.R. 113th Congress 2033) الذي يجيز مساءلة الحكومات التي تهاجم العاملين الطبيين والمرافق ووسائل النقل والإمدادات الطبية.

• فرض عقوبات على كبار المسؤولين السودانيين المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بموجب قانون ماغنيتسكي العالمي.

• فرض شروط صارمة في أي اتفاقيات استثمار أو تجارة مستقبلية، تطالب حكومة السودان باتخاذ خطوات ملموسة لضمان مساءلة شفافة ومستقلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في السودان.

• اشتراط القيام بأي إعادة نظر في تصنيف السودان دولة راعية للإرهاب بنجاح آليات العدالة والمساءلة في السودان.

إلى الإجراءات الخاصة في الأمم المتحدة:

• مراقبة الانسحاب المزمع للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مراقبة دقيقة وتقييم أثره، وضمان عدم تقديم القواعد والأصول إلى قوات الدعم السريع.

• ضمان أن تحتوي آلية المتابعة بعد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على مكون قوي خاص بحقوق الإنسان

إلى الاتحاد الأفريقي:

• مطالبة المقررين الخاصين الإقليميين ومجموعات العمل التابعة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بزيارة السودان للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة والإبلاغ عنها علناً، وتكميل جهود المساءلة الوطنية.

• دعم بناء القدرات الفنية للأليات الوطنية للعدالة والمساءلة.

• تشجيع الدول الأعضاء على توقيع وتصديق الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واعتماد الإطار الضروري للتحقيق في الاختفاء القسري ومقاضاة مرتكبيه وتقديم التعويضات إلى ضحاياه.

- 1 أن يوحاس، "مقتل 100 شخص في السودان وعشرات الجثث سحبت من النيل، حسب https://www.nytimes.com/2019/06/04/world/africa/sudan-war-facts-history.html: تصريحات المعارضة"، 4 يونيو 2019. انظر
- 2 اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، للمباني التوجيهية لتدخلات العنف القائم على النوع https://www.unhcr.org/refworld/docid/20439474c74.html: الاجتماعي في ظروف الأزمات الإنسانية (2005)، انظر
- 3 اتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، https://www.ohchr.org/en/hrbodies/ced/pages/conventionced.aspx: 20 ديسمبر انظر
- 4 راديو دبانغا، "لا يزال أكثر 100 سوداني محتفين بعد مذبحه 3 يونيو"، 9 أغسطس 2019. انظر: https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/more-than-100-sudanese-missing-after-june-3-massacre
- 5 مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان بروتوكول اسطنبول، دليل التقصي والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، https://www.ohchr.org/Documents/Publications/Publications/Pubs/missing-after-june-3-massacre: (نيويورك وجنيف)، 2004. انظر training8Rev1en.pdf.
- 6 على الرغم من أن قوات الدعم السريع أصبحت الآن رسمياً تحت قيادة القوات المسلحة السودانية ولم تعد ميليشيا عسكرية، فإنها تبقى كياناً منفصلاً عن الأقسام الأخرى للجيش السوداني. انظر المادة 34(ب)، رقم 6 من الوثيقة الدستورية التي تنص على أن "القوات المسلحة وقوات الدعم السريع مؤسسة عسكرية وطنية ... تتمتع للقائد الأعلى للقوات المسلحة وتخضع للسلطة السيادية". انظر أيضاً: "السودان: خبراء يطالبون بإعادة هيكلة الجيش https://tinyurl.com/r4ayhvw: ويمج الدعم السريع" الجزيرة مباشر، 19 سبتمبر 2019. انظر
- 7 انظر المادة 36 من الوثيقة الدستورية. ومن الملاحظ أنه لم تجر حتى اليوم أية تغييرات واضحة على أحكام الحصانة
- 8 أخبار راديو دبانغا، "النائب العام السوداني: ستتم محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق : أخبار البواب، "النائب العام السوداني: ستتم محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق العام السوداني يؤكد استمرار التحقيقات في بلاغات شهداء الثورة"، 8 ديسمبر 2019. انظر أيضاً قناة العالم الاخبارية، "النائب العام السوداني يعلن رفع الحصانة عن متهمين بقتل متظاهرين"، 8 ديسمبر 2019 (مع الإشارة إلى أن النائب العام تاج الحبر صرح علناً أن التحقيقات لا تزال جارية، وأن النائب العام أو محكمة مختصة هما الوحيدين المخولين بطلب https://tinyurl.com/w7c5gsa: سحب القضايا). انظر
- 9 للإطلاع على تحليل مفصل لقوانين الحصانة السودانية والإصلاحات المقترحة في ضوء التطورات السياسية لعام 2019، انظر المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام ومنظمة طريق المستقبل؟ إصلاحات ضد التعذيب في السودان بعد البشير"، REDRESS ريدريس: انظر أيضاً المركز الأفريقي لدراسات العدالة. REDRESS_Sudan-Report_final.pdf: (لندن)، ديسمبر 2019، انظر والسلام، والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، والمبادرة الدولية لحقوق اللاجئين، "تقديم تقرير للراجعة الدورية الشاملة للسودان 2016"، سبتمبر 2015، https://www.fidh.org/IMG/pdf/20150922_pj_joint_submission_upr_sudan_2016.pdf.
- 10 إنظر للمادة 21 من الوثيقة الدستورية - المجلس العسكري الانتقالي في السودان



Physicians for Human Rights

دأبت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان (Physicians for Human Rights - PHR) طوال أكثر من 30 عاماً، على استخدام العلم وآراء الأخصائيين الطبيين ذوي المصداقية المتميزة لتوثيق الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم ولقت الأنظار إليها، وتستخدم المنظمة، الحاصلة على جائزة نوبل للسلام مقابل عملها من أجل القضاء على انتشار الألغام الأرضية، تحقيقاتها وخبراتها في الدفاع عن العاملين الصحيين المضطهدين والمرافق الصحية التي تتعرض للهجوم، وكذلك في منع التعذيب، وتوثيق الفضائع الجماعية، ومحاسبة منتهكي حقوق الإنسان.



جائزة نوبل للسلام
مناصفة في عام 1997